



كشف رئيس هيئة الإعلام والاتصالات علي المؤيد، اليوم الاثنين السادس من نوفمبر عن تفاصيل الأزمة التي حصلت مع شركة كورك للاتصالات، فيما أشار إلى أن (800) مليون دولار حجم الديون المترتبة بذمة الشركة .

وقال المؤيد في تصريحات تلفزيونية إن " شركات الهاتف النقال تعمل وفق عقود الرخصة، وهي مطالبة بالإلتزام ببندود الرخصة القانونية والمالية والفنية"

وأضاف المؤيد إن " أزمة شركة كورك بدأت منذ 2007 بعد مطالبتها بالامتيازات، مبينا أن شركة عراقنا تفاوضت مع كورك ولم تصل إلى اتفاق معها، وقامت شركة كورك برفع دعاوى عام 2013 ضد هيئة الاعلام وشركة زين، وقد خسرت دعوى التعويض في البداية والاستئناف والتميز"

وتابع المؤيد بالقول إن " شركة كورك ادعت ان لها ديون على هيئة الإعلام والاتصالات، مشدداً على ضرورة أن تدفع شركة كورك التزامها المالية لصالح الدولة، وأن الهيئة لجأت إلى مجلس القضاء الأعلى لغرض وضع حد للملفات العالقة"

نخيل نيوز

وأوضح أن " قرار التمييز اسقط قرار 2015 الذي تتمسك به شركة كورك، وأن القضاء الأعلى أعتبر قرارات محكمة أربيل الولائية منتفية، مشيراً إلى أن (800) مليون دولار هو حجم الديون المترتبة بذمة شركة كورك"

